تحرك عاجل

تأييد حكم بالسجن وبدفع غرامة بحق صحفي

أيدت "المحكمة الاتحادية العليا" في أبو ظبي، بالإمارات العربية المتحدة إدانة تيسير سلمان النجار والحكم الصادر بحقه، في 19 يونيو/حزيران 2017. فقد اعتُقل الصحفي والشاعر الأردني في 13 ديسمبر/كانون الأول 2015؛ ويمضي حكماً بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بسبب تعليقات نشرها على موقع فيسبوك، من شأنها "الإضرار بسمعة ومكانة دولة الإمارات". ولذا فهو يُعتبر سجين رأي.

أيدت "المحكمة الاتحادية العليا" إدانة الشاعر والصحفي **تيسير سلمان النجار**، والحكم الصادر بحقه، في 19 يونيو/حزيران 2017؛ حيث أصدرت "الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف الاتحادية" بأبو ظبي، في بادئ الأمر، في 15 مارس/آذار 2017، بحقه حكمًا بالسجن لمدة ثلاثة أعوامٍ ودفع غرامة مالية قدرها 500 ألف درهمٍ (حوالي 136,130 دولارًا أمريكيًا)؛ إذ أُدين تيسير سلمان النجار بـ"نشر معلومات بقصد الإضرار بسمعة ومكانة دولة الإمارات"، على خلفية نشره تعليق على حسابه على فيسبوك في 2014، حيثما أثنى على "المقاومة" الفلسطينية في غزة، ووجه انتقادًا لبلدان، تضمنت الإمارات العربية المتحدة؛ إلا أنه ينفي "إساءته" إلى الإمارات. ويجري احتجازه بسجن الوثبة في أبو ظبي.

اعتُقل تيسير النجار، الذي يبلغ من العمر 45 عامًا، في بادئ الأمر، بـ"جهاز الشرطة" في أبو ظبي، في 13 ديسمبر/كانون الأول 2015، وذلك بعدما استُدعي في بداية هذا اليوم. وفي 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، أخبرت السلطات بمطار أبو ظبي تيسير النجار، بينما كان في طريقه للسفر إلى الأردن، لزيارة أسرته، بأنه ممنوع من مغادرة الإمارات العربية المتحدة. وفي 18 فبراير/شباط 2016، اتصل بأسرته، بعد أن أمضى 68 يومًا محتجزًا بمعزل عن العالم الخارجي، وأخبرهم أنه يجري احتجازه بالحبس الانفرادي في مبنى تابع لجهاز أمن الدولة، وأنه معرض "لضغطٍ شديد"، لكي يُدلي بـ"اعترافات". وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه تعرض للتعذيب. وبعد نحو عشرة أيامٍ، أجرى اتصالاً آخر بزوجته وأخبرها أنه نُقل إلى سجن الوثبة. ولم يتسن لتيسير الاستعانة بمحامٍ قبل أن تبدأ محاكمته في 18 يناير/كانون الثاني 2017، حينما مثُل للمرة الأولي منذ اعتقاله، أمام "محكمة الاستئناف الاتحادية"، ليُوجه له اتهام

رسمي؛ ثم أُرجئت جلسة الاستماع إلى 1 فبراير/شباط 2017، حتى يتسن له الحصول على محامٍ يمثله. وانعقدت، عقب ذلك، جلسة أخرى للمحاكمة في 15 فبراير/شباط 2017، حيثما قررت المحكمة 15 مارس/آذار 2017، موعدًا للنطق بالحكم النهائي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات الإماراتية على أن تُلغي حكم الإدانة بحق تيسير سلمان النجار، وعلى أن تُفرج عنه على الفور وبدون شروط، إذ أنه سجين للرأي، لم يُسجن إلا لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- دعوة السلطات إلى أن تأمر بإجراء تحقيقٍ يتسم بالاستقلالية والفعالية حول مزاعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأن توفر له أي علاج طبي تستلزمه حالته؛ وذلك إلى حين الإفراج عنه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 8 أغسطس/آب 2017 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

ص.ب: 212000 دبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 4044 330 4 971+

البريد الإلكتروني: info@primeminister.ae

تويتر: @HHShkMoh

وزير الداخلية

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد

ص.ب: 398، أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 5780 441 2 971+ /2762 402 2 971+

البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae

وتُرسل نسخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد،

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب: 124 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 6622 668 2 971+

تويتر: @MBZNews

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم UA 112/16. للمزيد من المعلومات: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/5681/2017/ar/

تحرك عاجل

تأييد حكم بالسجن وبدفع غرامة بحق صحفي

معلومات إضافية

تيسير سلمان النجار أردني متزوج وله خمسة أطفال صغار، ويقيم في الإمارات العربية المتحدة. انتقل من الأردن إلى الإمارات العربية المتحدة في إبريل/نيسان 2015، للعمل بدار نشر كبيرة بالإمارات، تُدعى "مؤسسة الجواء للثقافة والإعلام"، قُبيل إطلاق صحيفة "الدار" الأسبوعية في يناير/كانون الثاني 2016، التي كان يكتب صفحاتها الثقافية.

وكتب تيسير النجار في يوليو/تموز 2014، أثناء الصراع في غزة، على صفحته في فيسبوك، يقول: "رسالة إلى بعض الصحفيين والكُتاب الذين لا تعجبهم المقاومة الغزية...لا يوجد حقان في قضية واحدة؛ إنما هو حق واحد وهو المقاومة الغزية، وما عداها باطل كإسرائيل والإمارات والسيسي [رئيس جمهورية مصر]، وغيره من الأنظمة التي لم تعد تخجل من الخجل نفسه".

وأخبرت السلطات تيسير النجار، في 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، حينما عَلِم بمنعه من مغادرة الإمارات العربية المتحدة في مطار أبو ظبي، بأن عليه الحضور يوميًا أمام سلطات الأمن. وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 2015، تلقى، في الصباح، مكالمة هاتفية باستدعائه إلى "جهاز شرطة". واعتُقل بعد فترة وجيزة من تحدثه إلى زوجته عبر الهاتف في السابعة مساءً، قُبيل دخوله المبنى. ولم تعلم أسرة تيسير النجار بمكانه أو بأسباب اعتقاله، إلا حينما سُمح له بالاتصال بهم في 18 فبراير/شباط 2016.

بدأت السلطات الإماراتية منذ 2011، حملة قمعية مكثفة ضد حرية التعبير وتكوين الجمعيات في البلاد؛ حيث تقلصت مساحة المعارضة إلى حدٍ كبير، كما تعرض الكثير من الإماراتيين وغير الإماراتيين ممن ينتقدون السلطات الإماراتية أو سياساتها أو أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، للمضايقة أو الاعتقال أو التعذيب أو المحاكمات الجائرة والسجن. فقامت السلطات باعتقال أكثر من 100 شخصٍ من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من منتقدي الحكومة، واحتجازهم ومقاضاتهم؛ من بينهم محامون وقضاة وأساتذة جامعيون بارزون؛ على خلفية تهمٍ

فضفاضة وغير محددة تتعلق بالأمن الوطني أو الجريمة الإلكترونية عبر إجراءات لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما قال بعض الأشخاص الذين سبق لهم التعرض للاختفاء القسري إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأجبروا على الإدلاء بـ"اعترافات"، أثناء جلسات استجوابهم دون حضور أي محامين معهم. وكثيرًا ما تسمح "دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا" باستخدام مثل هذه "الاعترافات"، مما يمثل خرقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ كما تدين المتهمين حتى وإن أنكروا هذه "الاعترافات".

دخل القانون الاتحادي رقم 11 لعام 2016، حيز التنفيذ في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ويختص هذا القانون بالسلطة القضائية الاتحادية، حيث استحدث إجراءات الاستئناف في القضايا المتعلقة بأمن الدولة، التي لم يسبق لها الوجود قبلاً؛ إلا أن المحاكمات التي تُعقد أمام "دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا" لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛ كما هو الوضع في هذه القضية، حيثما يُحتجز المُشتبه به عادةً لفترة مطولة بمعزلٍ عن العالم الخارجي، يتعرض خلالها لسوء المعاملة أو التعذيب. وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2016، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى وزير العدل في الإمارات العربية المتحدة، للترحيب بالقانون الجديد، وللإعراب كذلك عن قلقها حيال ألا يعالج استحداث إجراء الاستئناف معضلة المحاكمات الجائرة فيما يخص هذه القضايا، ما لم يصاحب القانون الجديد، إدخال تعديلات لقانون الإجراءات الجزائية، مما يجعل إجراءات الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة تتماشى مع المعايير الدولية.

الاسم: تيسير سلمان النجار

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 112/16 رقم الوثيقة: MDE 25/6553/2017 الإمارات العربية المتحدة بتاريخ: 21 يونيو/حزيران 2017